

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا
سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ
رَوَاهُ مُسْلِمٌ

البناء العلمي

البناء العلمي

المرحلة الثالثة

الفصل الدراسي الثاني

عمدة الفقه (٨)

د. عبدالحكيم العجلان

الدرس الثامن عشر



بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابته أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

□ قال الموفق ابن قدامة -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- في باب الأمان: (وَيَصِحُّ أَمَانُ أَحَادِ الرِّعِيَّةِ لِلْجَمَاعَةِ الْيَسِيرَةِ، وَأَمَانُ الْأَمِيرِ لِلْبَلَدِ الَّذِي أَقِيمَ بِإِزَائِهِ، وَأَمَانُ الْإِمَامِ لِجَمِيعِ الْكُفَّارِ).

- يقول المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لَمَّا قَرَّرَ أَنَّ لِكُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَعْقِدَ الْأَمَانَ إِذَا كَانَ عَاقِلًا مُخْتَارًا، رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً، كَبِيرًا أَوْ صَغِيرًا، حُرًّا أَوْ عَبْدًا؛ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ حُدُودَ مَا لَهُ مِنْ إِقَاءِ الْأَمَانِ عَلَى الْكُفَّارِ، فَيَقُولُ: (وَيَصِحُّ أَمَانُ أَحَادِ الرِّعِيَّةِ)، أَنَا وَأَنْتَ وَالْآخِرُ وَالثَّلَاثُ (لِلْجَمَاعَةِ الْيَسِيرَةِ)، وَاحِدٌ، اثْنَيْنِ، خَمْسَةً، تَقُولُ: قَدْ أَمَنْتُ أَهْلَ هَذَا الْبَيْتِ. أَوْ: أَمَنْتُ آلَ فُلَانٍ. أَوْ: أَدْخَلْتُ هَذَا فِي أَمَانِي أَوْ عَهْدِي. أَوْ: جَعَلْتُ لِهَذَا عَهْدًا وَأَمَانًا، وَأَجْرَتَهُ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَهَذَا يَكُونُ، وَالنَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ لَأُمِّ هَانِي: «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمَّ هَانِي»^١.

^١ صحيح البخاري (٣١٧١)، صحيح مسلم (٣٣٦).

• قال المؤلف: **(وَأَمَّا الْأَمِيرُ)**، يعني: الذي له ولاية وسلطة يكون أمنه في حدود ولايته، ولذلك قال: **(لِلْبَلَدِ الَّذِي أُقِيمَ بِإِزَائِهِ)**، فإذا أَمَّنَ أهل حصنٍ بإزاء بلده، أو أَمَّنَ جيشًا أقبل عليه، أو أَمَّنَ أناسًا من هؤلاء؛ فأمانه معتبرٌ في ذلك.

• أَمَّا الْأَمَانُ لِعُمُومِ الْكُفَّارِ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ خِصَائِصِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ، لَا يُفْتَاتُ عَلَيْهِ فِيهِ، وَلَا يَنْفَذُ تَصَرُّفُ أَحَادِنَا فِيهِ، فَلَوْ أَنَّ شَخْصًا أَرَادَ أَنْ يُؤَمِّنَ دَوْلَةً بِأَكْمَلِهَا وَيَقُولَ: أَنَا أَمَّنْتُ هَذِهِ الدَّوْلَةَ؛ نقول: لا حقَّ لك في ذلك، فلك أن تُؤَمِّنَ واحدًا منهم أو عشرة، أو خمسة، جماعة يسيرة كبيتٍ، فهذا صحيح، لكن أن تُؤَمِّنَ الدَّوْلَةَ كُلَّهَا فهذا ليس مما يليق بك ومما يصح منك، فهذا للإمام الأعظم، ولئلا يُفْتَاتَ عليه، فإن هذا قد يكون لبعض ضعفاء النفوس من أهل الإسلام مآرب شخصية ونحوها، فيفتات بذلك في المصالح العظمى، فيكون هؤلاء مصدر تهديد على المسلمين، ولا يُؤَمِّنَ خطرهم، ثم يقوم ويؤمِّنهم، ويمنع الإمام من أن يتعاطى معهم بما يدفع شرهم ونحو ذلك، فلما كان الأمر كذلك فإن هذه الأمور كانت على نسقٍ يليق بالحال، فالإنسان له الجماعة الصغيرة، والأمير له من بإزائه، والإمام الأعظم هو الذي يُؤَمِّنُ جميع الكفار.

◆ هذا من جهة ما ذكره الفقهاء، ولكن الواقع ما هو؟ كيف ننظر إلى الواقع؟

• من أعظم ما ينبغي أن يُعْلَمَ: أنَّ ما يصدر به هذا الأمان في الواقع هي التَّأْشِيرَاتُ، فهذه التَّأْشِيرَاتُ التي جَدَّتْ في هذا الزمان وتؤخِّذُ عن طريق السفارات أحيانًا، وعن طريق المنافذ أحيانًا، وأحيانًا بطريق المراسلات في بعض الأحوال؛ فهذه بمثابة العهد والأمان، فإذا بُذِلَتْ من جهة الاختصاص وأعطيت لأحد الكفار فقد أُتِمَّتْ، ولا يجوز أن يُعْتَدَى عليهم، ولا أن تُنْقَصَ حقوقهم، ولا أن يُفَوَّتَ عليهم شيءٌ لهم بأيِّ حالٍ من الأحوال.

□ {قَالَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: (وَمَنْ دَخَلَ دَارَهُمْ بِأَمَانِهِمْ، فَقَدْ أَمَّنَهُمْ مِنْ نَفْسِهِ).}

• هذه المسألة عظيمة، وهي مسألة كبيرة، وقد قرَّرها الفقهاء قبل مئات السنين على أصلٍ أصيل، على ما جاء في كتاب الله، وعلى ما جاء في سنَّة رسول الله، فإذا دخل ديارهم كأن يدخل بفيْزا سياحية أو عمل أو تجارة أو دراسة أو تدريب ونحوه؛ فلا يجوز لك بأيِّ حالٍ من الأحوال أن تتجاوز عليهم في حقوقهم، أو أن تأخذهم على غِرَّةٍ، أو أن تستولي على مالٍ، أو أن تخونهم في أمرٍ، أو أن تتسلَّطَ عليهم في حالٍ، أو أن تقتل منهم، أو غير ذلك؛ ولأجل هذا فكل من دخل ديارهم سواء كان على وجه الإقامة فيها لمدد طويلة، أو كان ذلك لزيارة قصيرة، أو كان ذلك لعلاجٍ، أو لغير ذلك من الأسباب؛ فهذا ممن دخل دارهم بأمانهم وقد أَمَّنَهُمْ من نفسه.

• وهذه التَّأْشِيرَاتُ كلها مُشْتَمِلَةٌ على ذلك، فإنَّكَ إذ توقَّعت على هذه الورقة؛ فكلها مشتملة على هذا الأمان، ولا يجوز للإنسان أن يحتال أو أن يفعل فعلًا يلحق بهم البلاء والمحنة.

□ {قَالَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: (وَإِنْ خَلَوْا أَسِيرًا مِنَّا بِشَرِّطٍ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهِمْ مَالًا مَعْلُومًا، لَزِمَهُ الْوَفَاءُ لَهُمْ).}

• تأملوا -يا إخوان- هذه الدقة عند الفقهاء، فإذا أسروا أسيرًا فخلوه، وقالوا: تذهب وتردُّ إلينا مائة ألف؛ فيلزمه ذلك.

• لو كان مثلًا أسيرًا عند إسرائيل أو غيرها، فقالوا له: أخرج واثت لنا بمبلغ كذا؛ فيلزمه أن يردَّ إليهم ذلك المال.

- ولأجل هذا قال المؤلف: (وَإِنْ خَلَّوْا أَسِيرًا مِنَّا بِشَرْطٍ)، فهذا شرط، والمؤمنون على شروطهم، والوفاء بالعقود أصل عندنا في كتاب الله -جَلَّ وَعَلَا- كما سمعنا في الآية السابقة، فليزمه الوفاء لهم.

□ {قال المؤلف: (فَإِنْ شَرَطُوا عَلَيْهِ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهِمْ، إِنَّ عَجَزَ عَنْهُ، لَزِمَهُ الْعَوْدُ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ امْرَأَةً فَلَا تَرْجِعُ إِلَيْهِمْ)}.

- تأمل! لو ما أحد أعانه على السداد، وما وجد هذا المال؛ فهم لا يستطيعوا أن يلحقوه أو يدركوه في كثير الأحوال، ومع ذلك لما كان عقدًا قد عقده معهم لم يجزله أن يخل به، ولا أن يخونهم فيه، ولا أن يمكر بهم، ولا أن يتجاوز الحق الذي استحقَّوه، فإذا كانوا قد ألزموه بالرجوع إن لم يفِ فيرجع.
- وهذا يلزم من جهة الإمام أن يسلمه لهم، وأن يخليه هاربًا لم يُوفِّ ما عليه من عهدٍ وأمان.
- قال: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ امْرَأَةً فَلَا تَرْجِعُ إِلَيْهِمْ)، لئلا يكون هذا سببًا لهتك عرضها ونحوها، ولكن لا يعني ذلك في هذين الحالين أن يفوت حقهم؛ بل حقهم في ذمته، متى أو قدر عليه -أو قدرت- فليزمه أن يفِي.
- لو افترضنا مثلاً: أنه طُلب منه مائة ألف فلم يستطيعها إلا بعد عشرين سنة لزمه أن يفِي لهم، وكذلك المرأة سواء بسواء، وهو في الحالين -سواء طلب منه الرجوع إن لم يفِي أو لم يُطَلَب منه الرجوع- فإنه يبقى في ذمته حتى يوفيه بأي حال من الأحوال.
- وإذا نظرت إلى ذلك عرفت تعظيم أهل العلم للعقود، وما جاء في الشرع من الانقياد لها وتتميمها وتكميلها حتى مع مَنْ خالفت في دين، وحتى مع مَنْ عادت، وحتى مع مَنْ حاربت؛ فإنه لا يزيد ذلك إلا أن تكون الأمانة مؤداة، وأن لا يكون منّا خيائنة ولا نقض، ولا تفويت ولا افتيات. والله الموفق.

□ {قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (فَصَلِّ فِي الْهُدْنَةِ.

□ وَتَجُوزُ مَهَادَنَةُ الْكُفَّارِ إِذَا رَأَى الْإِمَامُ الْمَصْلَحَةَ فِيهَا)}.

- والهدنة: هي مُعاهدة الكفار على ترك القتال مع الكفار مدة معلومة.
- ففي الأمان نحن الذي نبذله، والظاهر في ذلك -في الغالب وإن لم يكن لازماً- أنه في حال قوّة أهل الإسلام، فإذا احتاجوا إلى شخصٍ أو وفدٍ أو غير ذلك؛ أما هنا في الهدنة أنه في الغالب متى ما كان ضعفاً في المسلمين، ولذلك قرر الفقهاء -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى- أنه تجوز الهدنة ولو على عوض، فنبدل لهم مالا أو نعطيهم شيئاً، أو نُجْري لهم بعض السلع، فهذا جائز مشروع، وقد قرره الفقهاء الأولون.
- وإذا جاء بعض الناس وبعض أهل الأهواء، وبعض أهل الشبه وقالوا: هذا ركُونٌ إليهم، وعدم براءة منهم.
- فنقول: هذا ليس بصحيح، بل جاء الشرع بأن يُبذل لهم من بيت المال، وجاء الشرع بما هو أعظم من ذلك وهو أن يُؤخذ من زكوات الناس وتُعطى لهم، لِيُدْفَعَ شرهم، وإذا كان الإمام يرى ذلك فالرأي له، حتى ولو ظن الناس من أنفسهم قوة لدفعهم، أو قدرة على منعهم؛ لأن الأمر إلى الإمام ولا يُفتات عليه فيه، وكما قلنا سابقاً إن الإمام هو الذي يُوكَل إليه هذا الأمر، وهو الذي يُقدر هذه المصالح، وعمله منوطٌ بالمصلحة، ولأن أحاد الناس قد لا يظهر له بعض الخلل والنقص الذي في القوة أو الردع أو الذي في عُدّة الجيش، أو في بعض الإشكالات، أو قد لا يعلم ما توافر للإمام من قوة هذا الجيش، ومن بعض مخزونات في الأسلحة وفتكها، وغير

ذلك من الأمور التي تمنع حصول مثل ذلك، فقد لا يعلمون ما يعلمه الإمام من علمه أن في جيشه من يوالهم أو يُسهل لهم طريقهم، أو غير ذلك ممّن يُعينهم عليه، فيمنع قتالهم، ولا يقدر في الحال دفعهم؛ فإذا كان الأمر لهذا أو لذا أو لذاك أو لغيره من الأمور؛ فإنّ الإمام هو الذي يلي هذه الأمور، وهو الذي يُقدر المصلحة بقدرها، وهو الذي يُقيمها حيثُ نظر، ويُقيّمه بما اجتمع إليه، وبرأي أهل الخبرة لديه، وهو الذي يُسأل عن ذلك عند الله -جَلَّ وَعَلَا.

- ولا يُفتات على الإمام في هذا، حتى لو ظنّ الناس أنهم أقوى ما يكونوا من القوة، وأقدر ما يكونوا من العتاد، فإنه لا يُفتات عليه في ذلك، ومتى ما رأى المصلحة في ذلك فإنه يجوز له المهدانة، سواء قلنا إن ذلك بمالٍ وعوضٍ، أو كان بغيره.
- فإذا كانت القوة لنا وهادئاًهم بعوضٍ منهم كان، وإذا كان ذلك بغير عوضٍ من هنا ولا من هناك فكان، وإذا كان بأن ندفع إليهم فليكن.
- ومعاهدات الأمم المتّحدة هي من ضمن هذه المعاهدات، ويراها الولاية بحسب ما يجتمع إليهم ما حال، لأن كثيراً من الناس ينظرون إلى معاهدات الأمم المتحدة وما يتفرع عنها أن فيها موافقةً على ما لا يُوافق عليه، ويجعلون من ذلك سبيلاً إلى النقص لهذه العهود أو عدم اعتبارها ونحو ذلك.
- فنقول: هذا من أعظم ما يسوّّل به الشيطان، لأمر:

★ **أولاً:** مثل هذه العهود وإن كانت معلومة من حيث أصلها، إلا أن تفاسيرها غير معلومة.

★ **ثانياً:** لكل دولة من التقييد والتفسير والتحقّظ وعدم الموافقة على خصوص بنودٍ فيها ما هو معلوم.

- ولما كان الأمر كذلك؛ كان الأمر إلى الإمام، فهو مفوّضٌ في هذا، وهو مأمونٌ على ذلك.
- ومما ينبغي أن يُعلم أنه على سبيل الخصوص وتأكيداً لهذا؛ أنه لم تزل هذه البلاد -على سبيل المثال- تُخضع هذه العهود إلى جهات اختصاص، ومنها جهات شرعيةً لمراجعتها والنظر فيها وتكليفها، وحتى لو وُجد فيها خلل سواء كان ذلك بعذر أو بغير عذر، أو مما يستوجب المراجعة؛ لا يكون ذلك سبباً للنقد ولا الخيانة، ولا تجاوز تلك العهود، ولا على الافتيات على الإمام فيها.

- ومن أكثر ما دُخل على أهل الجهل والغوغاء من الناس هو الفتّ في هذه العهود والمواثيق التي تبنع عن الأمم المتحدة وغيرها، وحسب الإنسان أن يعرف قدره، وأن يعلم أن مثل هذه الأمور ليست لأحاد الناس، ولا لمتوسّط الطلبة، ولا لكبار طلبة العلم أن يبتئوا فيها وأن يفصلوا هذا صحيح أو ليس بصحيح، وهذا يلزم أو لا يلزم، وهذا يسغ كذا أو لا يسوغ كذا؛ ما دام أن الأمر إلى الإمام، والإمام جعل له من مستشاريه وأهل الديانة والاختصاص من يُعين ويسدد وينظر ويتابع، فحسبهم بذلك، ولا يجوز أن نفتات، ولا يجوز أن يُدار الحديث على نحو ما يُديره الصغار الأحداث لما يكون سبباً للبلاء والشر والفتنة، فهذا هو الذي يذكره الفقهاء، وهو أن الأمر إلى الإمام، والإمام أدري بالمصلحة، والمصلحة يقدرها الإمام بحسب ما يراه وما يجتمع له، وما يكون من رأي مستشاريه، وقد استُجمع في مثل هذا أشياء كثيرة؛ فلم يكن حديثاً للأحداث، ولا يُفتات على الإمام فيها،

وكل ذلك -بإذن الله جل وعلا- يُجعل على وجهه، نسأل الله أن يُعين الولاة فيما ولوا، وأن يسددهم فيما عاهدوا، وأن يوفقهم فيما أقاموا، وأن يُقيم بهم الخير والهدى للعباد والبلاد.

□ {قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَلَا يَجُوزُ عَقْدُهَا إِلَّا مِنَ الْإِمَامِ أَوْ نَائِيهِ، وَعَلَيْهِ حِمَايَتُهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ دُونَ أَهْلِ الْحَرْبِ)}.

• الهدنة لترك القتال من الأمور العامة مثل العهد، كما أن العهد لعموم الكفار لا يكون إلا من الإمام؛ فكذا لا تكون المهادنة للمشرّكين إلا من الإمام، فليس لي حق أنا مثلاً أن أذهب إلى هذه البلد أو تلك لأسوي معهم عقد على ترك القتال؛ لأن هذا افتيات على الإمام، وهو الذي يُقدر المصالح، وهو الذي يعرف الأمور ويُقيمها، فكان هو المسؤول عنها، لا يُفتات عليه فيها، فهذا أمر من الأمور التي يجب أن تُعلم وتُحفظ.

• والأمر الأكثر الآن هو الافتيات في عكس ذلك، بأن تُنقض هذه العهود ونحوها، فإذا كان لا يُفتات على الإمام في العهد فكذا لا يُفتات على الإمام في النقض، ولا يجوز النقض، وكما أن للعهود خطوات وأصول أمر بها الشرع، فإنه أيضاً أمر حال عدم إنفاذ هذا العهد بأمور وترتبات، فإنه يُنبذ إليهم عهدهم، ويُخبروا بانتهام عهدهم على ما جاء ذلك في كتاب الله، وما جاء ذلك في السنة، وقرره العلماء على أصول معلومة، وهذا له أسباب ومجريات ذكرها العلماء في موضعها.

• ثم يقول المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَعَلَيْهِ حِمَايَتُهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ دُونَ أَهْلِ الْحَرْبِ)، فما دام أن هادتهم فلا يجوز لأحد المسلمين أن يتسلط، ولو تسلط أحد من المسلمين عليه أن يُمسكه وأن يمنعه وأن يعاقبه، ويتخذ في لاحقه ما يليق به، وعليه حمايتهم من المسلمين دون أهل الحق، أما أهل الحق فلا، يعني المحاربين ليس لهم عهد، ولا يحفظون من المسلمين، فلو قابل بعض المسلمين هؤلاء الكفار فقاتلوهم وقتلوهم لم يكن في ذلك شيء.

• وينبغي هنا أن يُعلم أنه لو أن واحداً من المسلمين ذهب إلى بلاد المعاهدة، ووجد أناساً في الأصل هم محاربين، ولكنهم في تلك البلاد، هنا هو دخلها بعهد، ومقتضى هذا العهد أن يحفظ كل من فيه، بما فيهم من كان حربياً في الأصل بالنسبة إليه، ولكنه معاهداً بالنسبة إليه في تلك الحال، فلا يُفتات في مثل هذا الأمر، ولا يكون سبباً للاشتباه فيه.

• قال المؤلف: (وَعَلَيْهِ حِمَايَتُهُمْ)، هذه مسألة مهمّة، وهي أن أصل الهدنة هو ترك الحرب، ليس شيء آخر، وهذا هو الذي كان يُحفظ على مر العصور، قد يُزاد في ذلك أمر أو أمرين يحتاج إليه الناس، لكن الآن خاصة في بعض الأحداث التي حدثت إما في إساءة من آية في كتاب الله، أو إساءة إلى رسول الله، ونحو ذلك؛ هل هي داخلية في الهدنة أو لا؟

• الأصل أن يعلم المسلمون حدود هذه العهود، وأن يطلبوا ما يليق بهذه العهود ولا يزيدون، ولأن تلك الأشياء لها ترتبات عكسيّة، فقد يكون في ذلك بلاء على المسلمين بمثل هذه المخالفات، ثم ما يكون منهم من إساءة إلى نبي الله أو إساءة إلى كتاب الله ليس بأعظم من الإضرار بالله، ونسبة الولد إلى الله -جَلَّ وَعَلَا- أعظم من

ذلك بكثير، وما يرتكسون فيه من الإشراك، فأئهما أعظ؛ أن يُنسب الولد إلى الله -جَلَّ وَعَلَا- أو أن يوصف النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بشيءٍ من الأوصاف؟!

● وكل ذلك لا يُوافق عليه ولا يُرتضى، ولكن حتى يُعلم أنه ينبغي أن يُعلم أن حدود هذه الأمور محدودة بعهود، لو نُصَّ في عهد المهادنة على شيءٍ من ذلك لوجب الوفاء به، وأما ما سوى ذلك فلا، ولا يجب فتحه ولا الدخول فيه، وما هم فيه من الإشراك وما يرتكسون فيه من الكفر بالله -جَلَّ وَعَلَا- هي مثل ذلك وأعظم من ذلك بكثير.

● فينبغي أن يُعلم هذا؛ لأنه يحصل بين الفينة والأخرى مثل هذه الأشياء، وتُحرَّك عواطف جهلة المسلمين بما يُعمل على غير الوجه ويُطلَّب على غير أصلٍ، وكما قلت لکم إن مأخذ ذلك هو طرائق بعض أهل الأهواء في المسلمين والتَّحزُّبات ونحوهم الذين يُريدون أن يُثيروا الدَّهماء على الولاة، وأن يفرقوا المجتمعات، وأن يُحدثوا شيئاً، وأن يحصلوا لهم مآرب من خلال ذلك بجمع الناس إليهم، واتِّمارهم بأمرهم، وإظهار أنهم هم أهل الغيرة، وأهل الحق، وأهل الدفع عن الإسلام، وأهل المنافحة؛ إلى غير ذلك، يقومون مواقف على أنهم أسرع ما يكونون لنقلها وهم أقرب ما يكونوا في الإخلال بها.

● قام أناسٌ في مواقف كالمقاطعات ونحوها لتأليب المسلمين، وإلقاء اللائمة على جهات أو دول على أنهم هم أكثر الناس بقاءً في تلك الدول، واستفادةً منها، وتنقلاً بين مدنها، ولم يشيروا إليه ولو ببنت شفة، لأنهم أهل هوى، يريدون مآربهم من تأليب الناس وجمعهم إليهم، والاختلاف على الولاة، وتفريق المجتمعات.

◆ هل المهادنة لها مدَّة محدَّدة أو مُطلقة؟

● لأهل العلم في ذلك كلام:

✓ أما الهدنة المؤقتة بأقل من عشر سنوات فلا إشكال فيها إجماعاً.

✓ ما زاد عن عشر سنوات والمطلقة اختلف فيها أهل العلم:

○ منهم مؤيِّدٌ لذلك.

○ ومنهم مختلف في ذلك.

○ والأمر في ذلك سائغٌ، وأذكر أن بعضهم لما أفق الشيخ ابن باز -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- بالهدنة

المطلقة كأنَّ بعض صغار الطلاب ومن لديه شيء من الحماسة وغيره خالف الشيخ وعارضوه

واشتدُّوا عليه في ذلك، فلم يزد عليهم أنه أقرَّ ما استقرَّ عليه قول الفقهاء، وذلك أن النبي -

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: «نُقِرُّكُمْ عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا»^٢، فكان ذلك دليلاً واضحاً.

● أمَّا المؤبَّدة بمنع القتال فهذا ليس صحيحاً على الأصل ولم يأت في الشرع، ولكن يُمكن أن يكون له وجه، خاصَّة مع حاجة المسلمين إليه، فلو وجدوا القوَّة نبذوا العهد بتراتبية، وقالوا: نحن ننبد إليكم عهدكم وننهي اتفاقنا.

^٢ صحيح البخاري (٢٩٨٣).

□ {قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَإِنْ خَافَ نَقْضَ الْعَهْدِ مِنْهُمْ نَبَذَ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ)}. {

- قوله: (وَإِنْ خَافَ نَقْضَ الْعَهْدِ مِنْهُمْ نَبَذَ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ)، فلا خيانةً عندنا، ما دام أنهم يترَبَّصُونَ بنا فنترَبَّصُ بهم، ما داموا يريدون نقض العهد ننقض، لكن لا نخن من خاننا، قال تعالى: ﴿فَأَنبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنفال/٥٨]، فأمر بنبذ العهد إليهم وترك معاهدتهم، ولكن بأن يُعلموا ويُخبروا، فلا عهد بيننا وبينكم، انتهى ما بيننا وبينكم، أنتم تريدون تفعلوا كذا...؛ فانتهى الأمر، ولكن ليس لنا أن نترَبَّصَ بهم وننقضهم ونقول: أنتم كنتم تريدون نقض العهد؛ حتى ولو ثبت ذلك أو جرى منهم شيءٌ هذا، فلو جاء منهم بعض الأشياء في نقض العهد فلا يُنَقِّضُ العهد حتى يُعلموا، يُرد من اعتدى، ويُمنع الشر الذي حصل، ثم يُنبَذَ إليهم العهد، ويتَّخذ الإمام ما يراه مناسباً، من إبقاء العهد إذا كان يرى في ذلك مصلحةً، أو ردَّ ذلك، أو تعديل العهد، بما يراه بحسب المصلحة في هذا.

□ {قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَإِنْ سَبَّاهُمْ كُفَّارُ آخَرُونَ لَمْ يَجْزُ لَنَا شِرَاؤُهُمْ)}. {

- إن سبا هؤلاء المعاهدون كفَّارُ آخرون، ثم جاؤوا يبيعونهم لنا؛ لم يجز لنا شراؤهم؛ لأنَّ بيننا وبينهم عهد، وهذا في أحد القولين عند الفقهاء، وإن كان القول الآخر أنهم حُموا من عندنا بوجهٍ واستُحلِّوا بوجهٍ آخر؛ لأننا لم نعتدي عليهم، وهم مُلِكُوا بوجهٍ آخرٍ صحيح، فعلى كل حال هذه من الأمور المحتملة لهذا القول ولذلك.

وصلَّى اللهُ على نبيِّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

